

معين في زيارة مرتقبة للرياض والمحافظ يرفض أداء اليمين

الأمناء / غازي العلوي:

علمت "الأمناء" بأن رئيس حكومة المناصفة بين الشمال والجنوب الدكتور معين عبدالمكسوف سوف يقوم خلال الأيام القليلة القادمة بزيارة إلى العاصمة السعودية الرياض للتباحث حول إجراءات تسريع حصول الحكومة على الوديعة السعودية.

وفي تصريح لـ"الأمناء" قال مصدر حكومي - رفض الكشف عن هويته لكونه غير مخول بالإدلاء بأي تصريح بهذا الشأن - أن الجانب السعودي وضع العديد من الاشتراطات قبيل تسليم الوديعة السعودية وتحويلها للبنك المركزي في العاصمة عدن.

المصدر أكد في سياق تصريحه لـ"الأمناء" بأن الاشتراطات التي وضعتها الرياض تحتاج للكثير من الوقت لتنفيذها بينما هناك حاجة ملحة وعاجلة للإسراع في تسليم الوديعة لإنقاذ الوضع الاقتصادي من الانهيار والحفاظ على استقرار سعر العملة المحلية.

إلى ذلك كشفت مصادر خاصة لصحيفة "الأمناء" بأن محافظ البنك المركزي الجديد أحمد بن أحمد غالب المعبقي يرفض تأدية اليمين الدستورية أمام الرئيس عبدربه منصور هادي.

وأوضحت المصادر بأن المعبقي الذي عينه الرئيس هادي محافظاً للبنك المركزي وفقاً للقرار الجمهوري رقم (١٤) لسنة ٢٠٢١م الصادر في السادس من ديسمبر الجاري يرفض أداء اليمين الدستورية إلا بعد تلقيه ضمانات عملية باستلام الوديعة السعودية وعدم تأخيرها.

المبعوث الأممي يفضح إخوان تعز أمام مجلس الأمن ويكشف عن عملية سياسية وشيكة

الأمناء / خاص:

أكد المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، هانز جرونديج، أن الحلول الجزئية لن تقود إلى سلام مستدام.

ونوه في إحاطته أمام مجلس الأمن، يوم الثلاثاء، بضرورة توفير دعم من مجلس الأمن لعملية السلام والاستقرار، معرباً عن اعتزازه بإطلاق عملية سياسية تخفف التصعيد العسكري وصولاً إلى إنهاء الحرب.

ولفت إلى أن العملية السياسية تتطلب تحقيق التوازن ومعالجة أولويات الأطراف وتعكس مصالح المدنيين الأبرياء، لتحقيق تقدم تدريجي.

ورفض السماح بانعكاس التصعيد العسكري على العملية السياسية، مشيراً إلى ضرورة الاستجابة للمفاوضات دون شروط مسبقة.

وكشف "جرونديج" عن انتشار نقاط التفتيش في محافظة تعز، لفرض قيود على حركة السلع، في إشارة لنقاط الجباية الإخوانية.

وعبر عن خيبة أمه لاحتجاج مليشيا الحوثي الإجرامية عدداً من موظفي الأمم المتحدة.

وأكد أن مهامه خلال الأشهر الأولى لولايته شهدت نقاشات صعبة مع أطراف النزاع تدل على تعقيد الصراع، موضحاً أن جميع المحاولات السابقة للتواصل لم تحقق أي نتائج.

وطالب أطراف النزاع بالتركيز على ضبط النفس والتهدئة العسكرية. وأشار إلى أن هجمات المليشيا الإرهابية تجاه المملكة العربية السعودية تستهدف المدنيين والأعيان المدنية، مشدداً على ضرورة احترام القانون الإنساني الدولي.

وحصل في إحاطته أمام مجلس الأمن مليشيا الحوثي الإرهابية المسؤولة عن التصعيد في محافظة مأرب، مؤكداً أن تغيير خطوط المواجهة ينعكس على المدنيين وروبوهم بشكل متكرر.

البحرية الأمريكية تعلن نجاح اختبار أحد أسلحتها في خليج عدن

الأمناء / خاص:

أعلنت البحرية الأمريكية، أمس الأربعاء، أنها اختبرت "سلاح ليزر"، ودمرت هدفاً عائماً في الشرق الأوسط، في منظومة يمكن استخدامها لمواجهة الزوارق المسيّرة المفخخة التي تنشرها ميليشيات الحوثي في البحر الأحمر.

وخلال الاختبار، قامت السفينة "يو إس إس بورتلاند"، يوم الثلاثاء، بإطلاق سلاح الليزر على هدف في خليج عدن.

وقال الأسطول الخامس الأمريكي في بيانه عقب الاختبار، إنه "اشتبه بنجاح" مع الهدف، وفق ما ذكرت وكالة أسوشيتد برس.

يذكر أن "بورتلاند" استخدمت في اختبار سابق لليزر، لإسقاط طائرة مسيرة في مايو ٢٠٢٠.

ويقع خليج عدن على طول الساحل الجنوبي لليمن، والذي سقط في دوامة العنف الذي نشب عن استيلاء المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران على العاصمة صنعاء في عام ٢٠١٤. كما امتد العنف ليصل إلى

الممرات المائية المحيطة، مثل البحر الأحمر وباب المندب، الذي يربط البحر بخليج عدن.

واستخدمت الحوثيون زوارق مسيرة في هذه المياه، يمكن توجيهها عن بعد وإرسالها إلى الهدف قبل تفجيرها. ويُعتقد أن هذه القوارب تم بناؤها بمساعدة إيران.

التحضير لظاهرة كبرى بعدن لرفع علم الوحدة بتمويل شرعية الإخوان

الأمناء / خاص:

علمت صحيفة الأمناء أن هناك مخططاً لإدخال عدن في صدامات وخلق فوضى في العاصمة عدن بدعم شرعية الإخوان.

وقالت مصادر الصحيفة إن هناك أطرافاً في شرعية الإخوان في الرياض تقوم وبواسطه شخصيات نافذه بتمويل خلايا لهم في عدن بالقيام بتظاهرات يتم خلالها رفع علم الوحدة اليمنية وجر المحافظة إلى

صدام مسلح. وأوضحت المصادر لـ"الأمناء" بأن هناك خلايا حوثية وإخوانية متواجدة في عدن يعدون لهذه الأعمال التي سوف يتم البدء بتنفيذها مع وصول المنتخب الوطني للناشئين إلى عدن.

السعودية تضع شروطاً للحصول على الوديعة

الأمناء / خاص:

قال مصدر حكومي إن المملكة العربية السعودية اشترطت لتقديم وديعة نقدية لليمن توحيد الإيرادات للبنك المركزي في عدن، بما فيها الإيرادات النفطية التي توردها الحكومة لحسابات في البنك الأهلي السعودي.

وقال المصدر إن هناك موافقة مبدئية على نقل الحسابات للبنك المركزي، غير أن الجهات المالية السعودية تطالب بخطوات عملية لتسريع إعلان "الوديعة" لتعزيز الوضع المالي والاقتصادي وإنقاذ

الريال اليمني من الانهيار غير المسبوق.

يأتي ذلك في غضون أيام، من تغيير مجلس إدارة البنك المركزي اليمني، وتعيين محافظ جديد للبنك، ولا تزال قيادة البنك الجديدة خارج اليمن حتى الآن بانتظار إجراءات حكومية تواكب الإجراءات الجديدة المزمع تطبيقها من قبل البنك.

وحسب المصدر فإن السعودية اشترطت على الحكومة اليمنية تحصيل كافة إيرادات مؤسسات الدولة في مناطق نفوذها إلى البنك المركزي اليمني في العاصمة عدن. ورهنت المملكة تقديم الوديعة

النقدية الجديدة، بتوحيد آلية تحصيل الموارد المالية للشرعية اليمنية، بحيث يتم توريد العائدات من المحافظات وصناديق النفط إلى البنك المركزي.

وكانت السعودية قد قدمت، في العام ٢٠١٨، وديعة لليمن بمبلغ مليار دولار، وذلك بعد انهيار التاريخي للعملة الوطنية، واستمرت في تقديمها بشكل تدريجي خلال السنوات الماضية.

وسحبت الحكومة اليمنية آخر دفعة من الوديعة في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٠، بعد حصولها على موافقة لسحبها بهدف تغطية طلبات فتح الاعتمادات لاستيراد السلع الأساسية.

السلطان آل عفران: مطالبتنا بإقليم المهرة وسقطرى يجب أن يكون في إطار الدولة الجنوبية الاتحادية

الأمناء / خاص:

أعلن السلطان عبدالله بن عيسى آل عفران، رئيس المجلس العام لأبناء محافظتي المهرة وسقطرى، الرفض القاطع للمجلس المنتحل للصفة القانونية للمجلس العام، وما يحاك من تفريخ كيانات تهدف إلى فصل محافظتي المهرة وسقطرى.

وقال بن عفران في بيان صادر عنه: "نجدد رفضنا للمجلس المنتحل للصفة القانونية للمجلس العام وكذا ما يحاك حالياً من محاولات بائسة لتشكيل مكونات تخريبية لفصل محافظتي المهرة وسقطرى عن بعضهما والتخلص من المشروع الوطني المجمع عليه".

وأضاف " فرضت علينا الدولة الاتحادية وحوارها في صنعاء ما يسمى بإقليم حضرموت وهذا يعد تحدياً لإرادة وخيار أبناء المهرة وسقطرى، وبناء على ما تضمنته الفقرة الثانية للرؤية السياسية وكذا معطيات المرحلة فإن مطالبتنا بإقليم المهرة وسقطرى يجب أن يكون في إطار الدولة الجنوبية الاتحادية المقبلة".

وأكد أن تداعيات المرحلة المقبلة وما تجمله من متغيرات تستوجب منا جميعاً تجاوز كل الخلافات التي لا تخدم مصالحنا العليا وتطلعاتنا المستقبلية وتنتزع لخطاب إعلامي إيجابي يساهم في نجاح أي لقاءات قائمة لتوحيد الصف والكلمة لأبناء المحافظتين.



تصاعد عمليات الاغتيالات في شبوة

الأمناء / خاص:

تصاعدت وتيرة الانفلات الأمني في محافظة شبوة في ظل حكم سلطة الأمر الواقع "حزب الإصلاح الفرع المحلي لتنظيم الإخوان في اليمن"، وتصاعدت عمليات الاغتيالات في الشوارع العامة وفي وضوح النهار وأمام مرأى ومسمع النقاط الأمنية المنتشرة على امتداد مديريات المحافظة.

وأكدت مصادر محلية وشهود عيان أنه وعلى الرغم من انتشار النقاط الأمنية إلا أن الأمن في شبوة مفقود، والانفلات يتصاعد وسط خوف وقلق المواطنين على حياتهم وممتلكاتهم في ظل التهديدات الأمنية الحاصلة.

وفي السياق أكد شهود عيان اغتيال أحد موظفي البنك المركزي بمحافظة شبوة ظهر الثلاثاء.

وقال الشهود "إن مسلحين اغتالوا صالح أحمد سلطان الخليفة، أحد موظفي البنك المركزي، جوار البنك بمدينة عتق، ونهبوا سيارته، أمام مرأى الجميع وبالقرب من النقاط الأمنية".

ووقعت ثلاث جرائم قتل ونهب خلال

أسبوع واحد فقط في إطار تصاعد الانفلات الأمني بمحافظة شبوة، وفي وضوح النهار، وسط اتهامات لتورط جنود من قوات الإخوان في تلك الجرائم، والتي كان أبرزها اغتيال القيادي في النخبة الشبوانية بن سلامة السلمي العولقي الذي اغتيل قبل أسبوع ونهبت سيارته وألقي بجثته في الشارع العام في منطقة المسحى، والجريمة الثانية كانت سرقة سيارة هيلوكس مساء الإثنين من وسط العاصمة عتق أثناء انشغال الجميع بمتابعة مباراة اليمن والسعودية، فيما كانت الجريمة الثالثة ظهر الثلاثاء بمقتل الخيفي ونهب سيارته، وهو خارج من مقر عمله في البنك المركزي فرع شبوة.

وقال مراقبون "إن هذه الجرائم وعليما الاغتيالات لم تكن تتم إلا بمساعدة وتسهيل من السلطات الحاكمة في شبوة المسؤولة عن الأمن وحماية المواطنين وحقوقهم".

متسائلين "لماذا يقوم هؤلاء المجرمون بارتكاب كل هذه الجرائم وبكل ثقة وفي وضوح النهار وأمام الجميع ودون خوف من العقاب أو حتى من النقاط الأمنية المنتشرة بالقرب من الأماكن التي شهدت تلك الجرائم؟".

وأجاب ناشطون من أبناء شبوة على

هذا التساؤل قائلين: "إن القتل والمجرمين هم من منظومة العسكر أو رجال الأمن بالمحافظة ولذلك يتحركون بأسلحتهم وهوياتهم دون أن يعترضهم أحد، بل هناك من يسهل لهم العبور من النقاط وارتكاب الجرائم دون حسيب أو رقيب أو عقاب..".

وأضاف الناشطون: "نحن أمام اختلال أمني خطير في شبوة، لم تشهد المحافظة له مثيل من قبل، ورغم ذلك لم يسجل الأمن أي إنجاز أمني ولم يتم الكشف عن أي نتائج للتحقيق حول جرائم القتل التي تتم".

مؤكدين أن أبناء شبوة لم يعادوا يأمنون على حياتهم ولا على ممتلكاتهم إلا من كان معه حراسة، ويحتمي نفسه بنفسه.

وتساءلوا قائلين "أين القبضة الأمنية الحديدية التي يتغنى بها المطبلون للسلطة الحاكمة المحلية في شبوة؟ وهي السلطة التي لم تسجل أي حضور إلا في ردع وقمع التجمعات السياسية والشعبية المعارضة".

وأكدوا أن شبوة دخلت منعطفاً خطيراً في دوامة العنف والفوضى والانفلات الأمني، مؤكداً أن هذا الانفلات لن ينتهي إلا برحيل سلطة القمع الإخوانية والقضاء على الفساد.